

فئة الرسم

٣ - رسوم المكوس
الصنف

٥٠ فلس عن كل لتر يحتوي على اقل من ٢٥٪ من الكحول	أ - النبيذ
١٠٠ فلس عن كل لتر من الكحول بدرجة ١٠٠ بميزان جاي لوساك	ب - العرق
١٢٥ فلس عن كل لتر من الكحول بدرجة ١٠٠ بميزان جاي لوساك	ج - الكونياك
١٢ فلس عن القارورة من سعة لا تزيد عن ٣٥ سنتلتر	د - البيرة
٢٠ فلس عن القارورة من سعة لا تزيد على ٢٠ لتر	
٤٠ فلس عن اللتر الواحد مهما كانت سعة التعبئة	

هـ - الكحول النقية

الا اذا كانت لاستهلاك الجهات والمهيات التي تتمتع بحق الاعفاء من الرسوم الجمركية على هذه المادة بموجب قانون الجمارك والقرارات الصادرة بمقتضاه

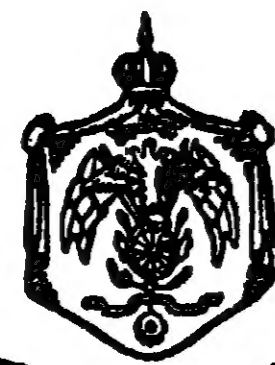
و - السكرات
والمشروبات الروحية
الآخري

٣٢ فلس عن كل لتر من الكحول لا تقل درجته عن ٨٥ درجة	ز - الكحول المزوجة
١٠ فلس عن كل لتر من الكحول بدرجة ١٠٠ بميزان جاي لوساك	ح - الكحول المنقولة من مصنع كحول الى مصنع مشروبات روحية

١٩٦٥/١٠/١٦

أعضاء مجلس

وزير	وزير المواصلات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية	ميناء طبران سكك	وزير الخارجية بالوكالة
عز الدين المقي	سمعان داود	وصلي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير الداخلية للشؤون
الانشاء والتعمير	برق وبريد	البلدية والقروية
سيف الدين الكيلاني	فضل الدلقموني	قاسم الوجاوي
وزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
حاتم الزعبي	يحي الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير الشؤون	وزير	وزير
الاجتماعية والعمل	الزراعة	الاعلام
نصفت كمال	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف
		سعيد الدجاني
		جريس حدادين



الجمهورية الهاشمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٨ رجب سنة ١٣٨٥ هـ الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٨٤

القرى

نظام رقم (١٠٨) لسنة ١٩٦٥	نظام بلدية صخرة	صفحة
نظام رقم (١٠٩) لسنة ١٩٦٥	نظام رخص البناء في عمان	١٨١٩
نظام رقم (١١٠) لسنة ١٩٦٥	نظام بطاقات الهوية الشخصية	١٨٢٧
نظام رقم (١١١) لسنة ١٩٦٥	نظام مياه بلدية يعبد	١٨٤٦
نظام رقم (١١٢) لسنة ١٩٦٥	نظام ارضة الشوارع لمنطقة بلدية الكرك	١٨٤٨
نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٥	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي	١٨٥٥
		١٨٥٨

هكذا من الأشهر

نظام البلدية صخرة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٨) لسنة ١٩٦٥

نظام بلدية صخرة

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية صخرة لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يكون للافظاء والعبارات التالية في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المجلس	مجلس بلدية صخرة .
الرئيس	رئيس مجلس بلدية صخرة .
منطقة البلدية	منطقة بلدية صخرة :
المالك	الشخص الذي يملك او يتقاضي ايجار اى عقار سواء لحسابه الخاص ام بصفته وكيل او شريكا او قبا على اى شخص له حق او منفعة في ذلك العقار :
الملك	الابنية والاراضي على اختلاف انواعها سواء اكانت مسورة او غير مسورة مشغولة ام خالية مبنيا عليها ام لا عامة او خاصة .
الشارع	كل طريق او شارع او ساحة او جادة نافله او غير نافله للجمهور حق السير عليها وتعتبر جميع الاقنية والاخاديد والحفر والمزقات الكائنة على جانب الشارع قسما منه :
	لوحة او اعلان كل كتابه او صورة او اية علامة اخرى تعلق او تكتب او تنقش على باب اى حاوث او بيت او شارع او بناء بقصد الاعلان عن مهنة او صناعة مشغل البناء :
فضلة طريق	اية طريق قديمة الغيت بموجب غطط الشوارع العام المصدق للبلدية او اية ارض او طريق او بحر في حوزة البلدية او قد تحوزها فيما بعد بأية صورة :

الفصل الاول - الابنية

المادة ٣ - لا يجوز ان يقام ضمن منطقة البلدية اى بناء او يعاد انشاؤه او يجرى اى تغيير او ترميم فيه بدون الحصول على تصريح بذلك من المجلس وكل من يقوم بالاعمال المذكورة دون الحصول على ذلك التصريح يعتبر مخالفاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٤ - للمجلس قبل اعطاء التصريح المنصوص عليه في المادة السابقة ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع وان يطلب بيان اوصاف العمل المنوي القيام به .

المادة ٥ - للمجلس صلاحية اصدار الاوامر المتعلقة بما يلي بصدد اى بناء جديد او اضافة لاي بناء قديم .

أ - المواد الواجب استعمالها في انشاء اى جدار خارجي او اساس او سقف .

ب - التدابير الواجب اتخاذها للمجارى والمصارف .

ج - الآبار والمراحيض والبالوعات واماكن وضع الرماد .

د - التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء .

هـ - الساحة التي تبرز فيها اية شرفة او اى انشاء اخر في البناء على الشارع .

و - التهوية والوسائل الصحية .

المادة ٦ - لا يجوز اقامة اى بناء جديد او احدث اضافة بناء بصورة تعدى على شارع معين من مخطط يعين عرض الشارع الملاصق للبناء .

المادة ٧ - للمجلس صلاحية اصدار الاوامر لتأمين القيام بكل ترميم او تغيير في بناء بصورة يضمن متانة جميع جدران البناء واساساته وسقفه .

المادة ٨ - للمجلس ان يمنع اشغال اى بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او يرمم بصورة تجعله صالحا للسكن :

المادة ٩ - للمجلس هدم الابنية الخطرة او التي تنتج عنها اضرار صحية كالطواوين والافران وحظائر الماشية .

المادة ١٠ - أ - للمجلس اذا رأى اى بناء او حفرة او اى انشاءات اخرى تشكل خطرا على الجمهور لنقص في ترميمه او صيانتة او تسييجه او لاي سبب اخر ينذر مالهه اخطارا خطيا بلزوم هدمه او تصليحه او ترميمه او اقامة سياج حوله في الحال منعاً للاخطار الناشئة خلال مدة معينة :

ب - اذا تعلق تبليغ صاحب البناء يقوم مقامه مشغل ذلك البناء .

ج - كل مسؤول تخلف عن العمل بمماكلف به بالاخطار المشار اليه يعتبر انه ارتكب مخالفة ويجوز للمجلس ان يقوم باصلاحه او وقايته او اقامة سياج حوله او هدمه وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في هذا السبيل من مالك البناء او البئر او الحفرة .

المادة ١١ - لا يجوز لاي شخص ان يقوم بحفر جورة امتصاصية او بئر او كهف او غير ذلك قبل الحصول على تصريح من المجلس .

هكذا من الأشغال

المادة ١٢- يستوفي المجلس الرسوم التالية عن التصاريح التي يصدرها وفقا لما يلي :-

فلس	دينار
أ - ٢٥٠	رسم تسجيل طلب رخصة .
ب - ١٥	للمتر المربع الواحد عن طابق من ابنية السكن على اختلاف انواعها .
ج - ٥٠٠	للمتر المربع الواحد عن الشرفات والبلكونيات الخارجية .
د - ١٠٠	للمتر المربع الواحد عن الشرفات والبلكونيات الداخلية .
هـ - ٢٥	للمتر المربع الواحد عن كل طابق من ابنية المستودعات والمخازن .
و - ١٠٠	للمتر المربع الواحد عن البروز في البناء على الشارع .
ز - ٢٥	للمتر المربع الواحد عن ابنية المكاتب والفنادق ودور السينما والقاعات واماكن اللهو والمطاعم والكراجات .
ح - ٥	للمتر الطولي عن بناء الاسوار على حدود الاملاك الخارجية .
ط - ٢٥٠	عن بناء اي صهرج او حفرة امتصاصية او فتح كهف .
ي - ٢٥٠	عن انشاء بناء مؤقت لمدة سنة بغية استعماله في حراسة الابنية المراد اقامتها .
ك - ٢٥٠	عن احدثات اي تغييرات داخلية في بناء قائم .
ل - ١٠٠	رسم كشف على اي بناء .
م - ٥٠٪	من قيمة الرسم الاساسي مقابل تجديد اي رخصة بعد سنة من تاريخ منحها .

المادة ١٣- لارئيس او مأمور الصحة البلدي ان يبلغ المالك اخطارا خطيا يكلفه بانشاء مصرف او مرحاض او حفرة امتصاصية في مكان يعينه في ملكه خلال مدة معينة من تاريخ تبليغه الاخطار .

المادة ١٤- تقدم المواصفات لثل هذه الاعمال للمجلس للموافقة عليها وفق ما تقتضيه انظمة البلدية .

المادة ١٥- اذا تخلف صاحب الملك عن تنفيذ ما يطلب منه يجوز للمجلس ان يقوم بالعمل المطلوب على نفقة صاحب الملك وتحصل منه التكاليف بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ١٦- يعتبر ضررا صحيا ما يلي :-

- كل بيت سكن او مقهى غير مجهز بمرحاض ميني حسب الاصول الفنية .
- كل بركة او حفرة او قناة ماء يمكن ان يتولد فيها البعوض .
- كل ساحة او كهف او بناء مهدم عرضة لطرح الاوساخ فيه .
- كل كومة زبل او مادة اخرى تنبعث منها رائحة كريهة .
- كل مدخنة او طاوون ينبعث منه الدخان بكثرة او يشكل ضررا على الصحة العامة .
- كل حفرة مرحاض غير مزودة بمصيدة .

المادة ١٧- لو تلفت الصحة البلدي ان يبلغ الشخص الذي تسبب بالمكرهة اخطارا خطيا بلزوم ازالة المكرهة خلال مدة معينة واذا تخلف عن القيام بذلك يجوز للمجلس ان يزِيلها على نفقة الخالف .

الفصل الثاني

الشوارع والطرق وصيانتها

المادة ١٨- يعتبر المجلس مسؤولا عن فتح الشوارع وتزفيتا وصيانتها ضمن منطقته .

المادة ١٩- أ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع لاول مره مكلفين بدفع قسم من نفقات تعبيد وتزفيت الشوارع المتاخمة لاملاكهم بغض النظر عن عرض الطريق وتقسيم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانبي الشوارع المراد تعبيدها وتزفيتا بنسبة واجهة طول الاملاك العائدة اليهم والملاصقة لذلك الشارع .

ب - للمجلس ان يعين نسبة اشترك اصحاب الاملاك في النفقات الى الحد الذي يراه عادلا .

المادة ٢٠- تحصل نفقات التعبيد والتزفيت التي تتحقق على المكلفين بها بمقتضى هذا الفصل من النظام بنفس الطريقة التي تحصل فيها رسوم وعوائد المجلس .

المادة ٢١- للمجلس ان يستوفي سلفا من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد عن (٢٥٪) من النفقات المقررة ويقسط الباقي بعد اتمام التعبيد والتزفيت على قسطين شريطة ان يتم دفعها خلال سنتين .

المادة ٢٢- اذا لحق بشوارع من الشوارع العامة او باي قسم منه ضرر طارئ او غير مقصود بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة لذلك الشارع يجوز للرئيس او من ينييه ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او الشخص الذي قام بها اخطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع في مدة معينة واذا تخلف عن القيام بما كلف به في الاخطار يجوز للمجلس ان يقرر اصلاح الضرر وان يستوفي من مالك الارض جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبيل .

المادة ٢٣- يعتبر مخالفا لاحكام هذا الفصل من النظام كل من :-

- أ - بنى او أنشأ او اقام حائطا او سياجا او عمودا او اي عائق في اي شارع .
- ب - غطى او اعاق اي مصرف او قناة ضمن منطقة البلدية .
- ج - وضع اي مادة في اي شارع بشكل يعطل حركة المرور او السير .
- د - حفر حفرة او اخدود في شارع .

المادة ٢٤- للمجلس ان يسمح باقامة انشاءات موقفة للمدة التي يعينها في اي مكان ضمن منطقة البلدية ايام الاعياد والاحتفالات :

المادة ٢٥- أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اي مادة من مواد البناء في شارع او ان يحفر حفرة او اخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح من المجلس متضمنا الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد او حفر تلك الحفرة او الاخدود مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

ب - اذا صدر مثل هذا التصريح لشخص ما وجب عليه ان يقيم سياجا واقيا حول المواد او الحفرة او الاخدود على نفقته الخاصة الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تظمر الحفرة او الاخدود او يؤمن الجمهور خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نورا كافيا خلال الليل ويجوز للمجلس ان يسحب التصريح اذا اقتنع ان هنالك اسبابا استثنائية تبرر ذلك .

هكذا من الأشغال

المادة ٢٦ - أ - كل من عطل أو شوه أو أزال سطح شارع من الشوارع أو رصيفة أو الحلق به أضرارا أو أجرى به تغييرات دون أن يكون قد حصل على تصريح خطي بذلك من الرئيس أو من ينيبه يعتبر أنه ارتكب مخالفة .

ب - للمجلس أن يقوم بإصلاح أي شارع أو رصيف شوه على الوجه الآنف الذكر ويزيل الضرر على نفقة الشخص المسؤول بعد مرور أربعة وعشرين ساعة على إبلاغه أخطارا خطيا بإصلاح الضرر .

الفصل الثالث

الأرصحة

المادة ٢٧ - للمجلس أن يبلغ صاحب أي ملك محاذ لشارع واحد أو أكثر أخطارا خطيا يكلفه فيه بإنشاء رصيف محاذ للملك خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه الأخطار وفق تعليمات المجلس .

المادة ٢٨ - إذا تخلف صاحب الملك عن إنشاء الرصيف بعد أخطاره أو إنشاءه رصيفا على غير المواصفات التي قررها المجلس فللمجلس إنشاء الرصيف على نفقة صاحب الملك وتحصيل التكاليف من المالك بنفس الطريقة التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ٢٩ - يقتضي على كل من يرغب في إنشاء رصيف أو قسم من رصيف متاخم للملك وواقع ضمن منطقة البلدية أن يستحصل على رخصة :

الفصل الرابع

التنظيفات

المادة ٣٠ - يقتضي على كل من يشغل مكانا للسكن أو التجارة أو تعاطي أي نوع من الأعمال أن يعيد صندوقا ذا غطاء لوضع النفايات فيه :

المادة ٣١ - يحظر طرح النفايات أو المياه القلوة في الشوارع وإمام المساكن أو أي مكان آخر غير صناديق النفايات المعدة لهذا الغرض .

الفصل الخامس

مراقبة أسعار المواد الغذائية

المادة ٣٢ - على كل بائع لنوع أو أكثر من أنواع المواد الغذائية تنفيذ ما يعطى إليه من تعليمات يراها المجلس بشأن المحافظة على نظافة المواد الغذائية المعروضة للبيع :

المادة ٣٣ - يقتضي على كل بائع لأي نوع من أنواع المواد الغذائية أن يعلق إعلانا بخط واضح ضمن برواز يخصه لهذا الغرض وفي مكان ظاهر من خانوته يوضح فيه السعر المقرر لنوع وأنواع المواد الغذائية الموجودة لديه حسب السعر المحدد لها من قبل الجهات المختصة كما يتوجب عليه التقيد بالسعر المقرر .

الفصل السادس

البسطات والمظلات

المادة ٣٤ - يحظر على أي شخص أن يضع بسطة أو مظلة أو يشغل عرصه أو مكانا أو شارعا أو مساحة أو رصيفا إلا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

المادة ٣٥ - يستوفي المجلس رسما سنويا قدره أربعة فلس للمتر المربع الواحد أو جزء منه عن كل بسطة أو مظلة .

الفصل السابع

الباعة المتجولون والمقاهي والملاهي

المادة ٣٦ - يستوفي لمنفعة البلدية من الباعة المتجولين رسما سنويا كما يلي : -

أ - ٥٠٠ فلس عن كل بائع من بائعي المأكول والمشرب .

ب - دينار واحد عن كل بائع من بائعي الأقمشة والبضائع الأخرى .

المادة ٣٧ - يستوفي دينار واحد لمنفعة البلدية سنويا عن كل مقهى أو ملهى .

الفصل الثامن

الأوزان والمقاييس والمكاييل

المادة ٣٨ - على جميع الباعة بالموازين والمقاييس والمكاييل أن يدفعوا أوزانهم ومقاييسهم لدى البلدية :

المادة ٣٩ - ينتدب المجلس أحد موظفي البلدية في شهر نيسان من كل سنة لينظم جولا باسماء وعدد قطع الأوزان والمقاييس والمكاييل لدى الباعة ومقدار الرسوم الواجب استيفاؤها من كل بائع .

المادة ٤٠ - على موظف البلدية المنتدب مراقبة قطع الأوزان والمقاييس والمكاييل المستعملة لدى الباعة .

المادة ٤١ - يحظر على أي بائع استعمال أوزان أو مقاييس أو مكاييل غير مدموغة من المجلس .

المادة ٤٢ - يستوفي المجلس رسوم الأوزان والمقاييس والمكاييل كما يلي : -

أ - دينار واحد عن كل قبان عموما كان أم خصوصيا .

ب - ١٠٠ فلس عن كل قطعة من قطع الأوزان والمقاييس والمكاييل يدفعها للمجلس باسم رسم دفعه .

ج - ٥٠ فلس عن كل قطعة من قطع الأوزان والمقاييس والمكاييل يعاينها المجلس سنويا باسم رسم معاينة .

الفصل التاسع

اللوحات والاعلانات

المادة ٤٣ - يحظر على صاحب المهنة أو الحرفة أو المؤسسة أن يعلق لوحة تعترض سعة الشارع أو تعيق حركة المرور .

المادة ٤٤ - يستوفي المجلس رسما سنويا عن اللوحات والاعلانات بالنسب التالية : -

أ - ٥٠٠ فلساً عن كل لوحة لا تزيد مساحتها عن متر مربع .

ب - دينار واحد عن كل لوحة تزيد مساحتها عن متر مربع .

الفصل العاشر
البلدية

المادة ٤٥- يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم الرسوم التالية عن الحيوانات التي تدخ بقصد البيع ضمن منطقة البلدية .

النوع	دينار	فلس
عن كل رأس من الضأن الكبير		١٠٠
عن كل رأس من الضأن الصغير		٥٠
عن كل رأس من الماعز الكبير		٨٠
عن كل رأس من الماعز الصغير		٤٠
عن كل رأس من البقر الكبير		٥٠٠
عن كل رأس من البقر الصغير		٢٥٠
عن كل رأس من الأبل الكبير		٨٠٠
عن كل رأس من الأبل الصغير		٤٠٠

الفصل الحادي عشر

رسوم الخضار والفواكه

المادة ٤٦- يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسماً قدره خمسة فلسات عن كل خمسة كيلو غرامات او جزء منها عن جميع انواع الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة البلدية .

الفصل الثاني عشر

رسوم بيع المواشي والحيوانات

المادة ٤٧- يستوفي من المشتري لصندوق البلدية ما قيمته ٢٪ من اثمان المواشي والحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية.

الفصل الثالث عشر

رسوم القبان والموزونات

المادة ٤٨- أ - يستوفي لمصلحة البلدية رسم قبان من البائع اما مباشرة او بواسطة ملتزم عن جميع الموزونات التي تباع ضمن منطقة البلدية بالنسب التالية :-

- فلس
- أ - ١٠ عن كل خمسين كيلو غرام او جزء منها من جميع اصناف الحبوب .
- ب - ١٥ عن كل خمسين كيلو غرام من الحطب او الفحم او الكلس او الملح او البصل او جزء منه .
- ج - ٢٠ عن كل خمسين كيلو غرام من الخضار والفواكه والحمضيات او جزء منها .

هكذا من أهل

فلس

- د - ٥ عن كل ثلاثة كيلو غرامات من زيت الزيتون او الصابون او الجبن او اللبن او الجميد او الحليب .
- ه - ١٥ عن كل ثلاثة كيلو غرامات من السمن البلدي .
- و - ٥٠ عن كل حمل جمل من الثبن او الحطب او الكلس او الفحم او البصل او البطيخ .
- ز - ٢٠ عن كل حمل بهيم من الاصناف المذكورة في الفقرة السابقة .
- ح - ٥٠٠ عن كل حمولة سيارة من الجفت او الفحم او الحطب تخرج من المنطقة البلدية تزيد حمولتها عن طن واحد .
- ط - ١٠ عن كل ثلاثة كيلو غرامات من الصوف او شعر الماعز .
- ي - ٢٠ عن كل جلد من جلود البقر والجمال او الجاموس .
- ك - ١٠ عن كل جلد من جلود الضأن او الماعز .
- ل - ١٠٠ عن كل شوال من السهاق .
- م - يستوفي دينار واحد عن كل حمولة سيارة من البندورة او السهاق تخرج من المنطقة البلدية .

المادة ٤٩- كل من عارض او مانع او اعاق موظفاً من موظفي البلدية عن القيام بواجباته يعتبر انه ارتكب مخالفة .

المادة ٥٠- كل من ارتكب مخالفة لاي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير وتفرض عليه غرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الادانة .

١٩٦٥/١٠/١١

أحمد بن طلال

وزير	وزير المواصلات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية	ميناء طيران سكك	وزير الخارجية بالوكالة
عز الدين المقي	سمعان داود	وصفي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير الداخلية ووزير دولة
الانشاء والتعمير	برق وبريد البلدية والقروية	لشؤون رئاسة الوزراء
سيف الدين الكيلاني	فضل الدلقموني	عبد الوهاب الحجابي
وزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	الثروة والتعليم
حاتم الزعبي	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير الشؤون	وزير	وزير
الاجتماعية والعمل	الزراعة	الاعلام
نصرت كمال	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف
		سعيد الدجاني
		جريس حدادين

نحو المسير للهندسة المعمارية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٩/٢٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٩) لسنة ١٩٦٥

نظام رخص البناء في عمان

صادر بموجب المادة (٣٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥

— — — — —

الفصل الاول

الانظمة الادارية

المادة ١ - التسمية وبدء العمل

يسمى هذا النظام (نظام رخص البناء في عمان لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - ١ - تفسير الاصطلاحات

يكون للمعاري والالفاظ التالية ، حيثما وردت في هذا النظام ، المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المجلس	مجلس امانة العاصمة
المهندس	مهندس امانة العاصمة
منطقة التنظيم	منطقة تنظيم عمان المعلن عنها في الجريدة الرسمية وتشمل منطقة امانة العاصمة .
المكان العام	هو المكان المباح للجمهور دخوله ، او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضا كاملا كن العبادة والمسارح والقاعات العمامة والمتاحف والمنزهات والطرق وما الى ذلك من الاملاك العامة المخصصة لمثل هذه الغايات .
شرفة	اي بروز خارجي من بناء مرتفع عن الارض يكشف مجعما او طريقا او ساحة دار وبارزة امام القرنة ولا تستعمل كمهبط .
طابق تسوية	اي بناء يقع تحت مستوى الشارع ، او الارض المحيطة بالبناء نتيجة للوضع الطبوغرافي لذلك المبنى .

شقه جزء من بناء متصل افقيا او عاموديا مؤلف من عدة اجزاء بشكل كل جزء منها مسكنا .
 بناء مسقوف او كوخ او تخشيبه سور يحيط بأي عقار او ارض محاطة بسور (بجدار) :
 الخط الذي يسمح باقامة البناء عليه ضمن ابعاد الارتداد المحددة ويبعد عنه بمقدار الارتداد المطلوب .

اعمال الانشاء انشاء او اعادة انشاء اي بناء ، او اضافة بناء لاي بناء قائم ، بما في ذلك هدم الابنية وتركيب الادوات الصحية وانشاء المجاري والخفريات والطعم ، وانشاء الطرق والخفر .
 الجناوب السفلي من سقف او سطح سواء كان مطليا او مغطى بالواح او مواد اخرى مشابهة .
 اي طابق تحت سطح الارض كليا .
 الحفرة المخصصة لجمع المياه المستخلصة من الفضلات السائلة وتصريفها خلال فجوات ومسامات التربة .

الثقل الذاتي الثقل الحقيقي للجدران او الارضيات او السقوف او الحواجز وجميع التركيبات التي تعتبر قسما من بناءة .

بناءة منفصلة بناءة غير متصلة بأي بناءة اخرى من اية جهة .
 جدار خارجي الجدار المتاخم للساحات الخارجية والداخلية .
 مصنع اي بناء مرخص يتعاطى اية صناعة بموجب قانون الحرف والصناعات .
 مساحة ارض البناء مساحة الارض المستعملة للبناء ، وتشمل المساحة التي تشغلها الجدران الخارجية والداخلية والقسامات .

اعمال الطواري الاساسات الاعمال الانشائية من الاخشاب لدعم او سند اي جزء تتطلبه اعمال البناء من قوالب الخ ، اي بناء تحت سطح الارض ، ويحمل ويوزع الثقل من الاعمدة والجسور او الجدران على الارض .

بناء هيكلي اي بناء منشأ من خشب او معدن او باطون مسلح مع جدران فاصلة وغير حاملة .
 ارتفاع البناء المسافة العامودية من مستوى سطح الرصيف المتاخم للبناء او مستوى سطح الطريق او مستوى بسطة الدرج العام الى اعلى نقطة من السطح ولا يشمل الجدار الواقي والدرازين وفي حالة الاسطحة المائلة يعني المسافة العمودية من توسط سطح الرصيف الى متوسط ارتفاع السطح المائل .

ارتفاع الغرفة معدل المسافة العامودية من ارضية الغرفة الى السقف ناقص نصف القياس العامودي بين أوطأ واعلى قسم من السقف ، واذا لم يكن هنالك سقف فالقياس يكون الى آخر جزء من الجسور .

المهندس المصمم المهندس المصرح له بمزاولة المهنة والموقع على المشروع :
 صناعة البناء الحجر والاجر او طوب باطون اسمنت موضوع في صف او طين من اسمنت .
 الطابق المتوسط (المسروق او السدة) .

المالك الشخص الذي يملك بصورة قانونية اي عقار او قطعة ارض .
 قسّم جدار قاطع داخلي يقسم طابق في بناية الى اقسام .
 جدار مشترك جدار مشترك بين بنائين متجاورين .
 الجدار الواقي اي جدار صغير من اية مادة سواء كان بسيطا او مزخرفا
 (الدرازين) على طول حافة سطح او شرفة او فيرندا او دكة .
 مظلة تعريش اي بناء اذا كان ما لا يقل عن ٧٥ في المئة من سقفه مكشوقا .
 النظام نظام رخص الابنية في عمان لسنة ١٩٦٥ .
 طريق اي طريق عام ، او شارع ، او ممر ، او درج ، او ميدان او جسر خصوصي او

عمومي ، سواء كان قائما او مقترحا انشاؤه بمقتضى اي مشروع من مشاريع تنظيم المدن ، ويشترط في ذلك انه يجوز تعيين مواقع طرق اضافية في مشروع تفصيلي او مشروع تقسيم .

الحسابات الفنية حسابات مفصلة منظمة من قبل المهندس المصمم بين فيها كفاءة ومتانة كل قسم يحمل ثقلا في بناية مقترحة .

فيرانده اي جزء من بناية يواجه الشارع او فسحة مكشوفة داخلية او خارجية بحيث تكون المساحة المفتوحة عموديا او رأسيا لا تقل عن نصف فسحة الجدار الخارجي الموجودة به ومعرضة بصورة دائمة للنور والهواء .

مستودع اية بناية تودع فيها البضائع التجارية وغيرها من البضائع وتشمل المصنع .

المكرهة الصحية كل ما يشكل تشوها للمنظر العام او يخالف القواعد العامة للصحة .

تطبيق النظام :

المادة ٣ - تطبيق احكام هذا النظام على جميع الابنية التي تقام داخل حدود امانة العاصمة .

الاستثناء من نظام رخص الابنية :

المادة ٤ - يستثنى من احكام هذا النظام ، اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة ان تؤخذ تصريح خطي مسبق من المجلس ويتعهد المالك خطيا بإزالة البناء عندما تقضي المصلحة ازالته .

المادة ٥ - يجوز للمجلس ان يعلن عن مناطق خاصة تسمى المناطق الشعبية للاسكان يجوز فيها التساهل في تطبيق هذا النظام .

المادة ٦ - يجوز للمجلس ان يحدد الطابع العام للواجهات المعمارية للشوارع التي يرى المجلس ان هنالك ضرورة لذلك من اجل الانسجام المعماري لذلك الشارع .

المادة ٧ - يجوز للمجلس ان يحدد خط البناء في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية او التجارية وان يلزم المنشأ بالتحديد به .

المادة ٨ - يجوز للمجلس هدم اي بناء او مجموعة من الابنية الدائمة او المؤقتة اذا ثبت له ان هذا البناء ٪ او الابنية ، تشكل مكرهة صحية

المادة ٩ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية :

أ - اقامة ، او اعادة اقامة ، بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات والاسوار وغيرها :

ب - عمل اضافات او تغييرات في اي بناء .

ج - هدم بناء .

د - تمديد او اعادة تمديد شبكات تمديدات المياه والمجاري الصحية وانشاء المجمعات التحليلية والترسيب .

هـ - اعمال الحفر والطعم .

المادة ١٠ - على كل من ينوي اقامة اي بناء ، او دعم بناء خطر ، بما في ذلك اجراء اية اضافات او تغييرات عليه ، ان يستخدم مهندسا مرخصا للاشراف على تلك الاعمال .

الابنية الجديدة .

المادة ١١ - يترتب على كل من ينوي اقامة ، او اعادة اقامة اي بناء ، ان يقدم طلبا خطيا الى المجلس على النموذج الخاص بذلك للحصول على رخصة للقيام بهذه الاعمال بين فيه اسم المهندس المصمم الذي استخدمه المالك للاشراف على هذه الاعمال ، وعلى هذا المهندس ان يقدم الى المجلس ما يلي :

أ - مخطط موقع بمقياس لا يقل عن (٢٠٠/١) يبين فيها موقع البناء المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض واستقامة الشوارع المتاخمة لقطعة الارض وخطوط الارتفاعات ورقم ارقام القطع المجاورة لها مع بيان الجهات الاربع .

ب - مخططات للمساحات والمقاطع والواجهات لكل طابق ، بما في ذلك طابق التسوية والقبو ، اذا كان هناك قبو للبناء المنوي اقامته وذلك بمقياس لا يقل عن (١٠٠/١) ويمكن تصغير المقياس اذا كان البناء كبيرا ، على ان لا يقل (٢٠٠/١) وعلى ان يبين في هذه المخططات انواع الاستعمال ، واماكن الدخول والخروج وتفصيلات الاساسات والجدران وارتفاعات الطوابق والسقوف والاعمال الخرسانية والادراج ، والاسوار ، والتسوية الترابية ، وجميع ما يلزم من تفصيلات .

ج - مخططات تبين خطوط المجاري واعماقها واقيستها والمخدراتها وطرق تهويتها .

د - حسابات تفصيلية لاعمال الخرسانة المسلحة مع بيان مقدار تحمل التربة والاساسات .

هـ - مخططات يبين فيها التمديدات الكهربائية للبناء .

و - اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

الابنية القائمة - الموجوده

المادة ١٢ - أ - على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهريسة لاي بناء قائم ان يقدم طلبا خطيا الى المجلس على النموذج المعد لذلك ، لترخيص بالقيام بالعمل مع جميع البيانات والايضاحات المطلوبة بموجب المادة (١١) من هذا النظام ، وبيان اسم المهندس الذي سيشرف على تنفيذ هذه الاعمال ، وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس .

هكذا من الأشهل

ب- وتعني عبارة (تغييرات جوهرية) :-

- ١ - اي اضافة او تغيير في بناء .
- ٢ - تغييرات في البناء تتضمن تقسيم اية غرفة او دكان بصورة تحول معها الى غرفتين او دكانين او تحويل عمر او مساحة او كراج او دكان لاستعمال آخر .
- ٣ - اتمام بناء او جزء من بناء .

المادة ١٣- اشغال البناء المتفرقة.

على كل من ينوي القيام باعمال البناء بمقتضى المواد ١١ و ١٢ من هذا النظام ان يبرز عند الطلب ، سندات الملكية التي تثبت حقه بالتصرف بالارض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ١٤- على طالب الترخيص بمقتضى المادتين ١١ و ١٢ من هذا النظام ان يقدم الى المجلس خمس نسخ من المخططات المطلوبة لتدقيقها وتصديقها من قبل امين العاصمة او اي موظف يفوضه بذلك ، وتعاد نسخة منها مصدقة الى طالب الترخيص لابرازها عند الزوم .

اعلان القرار على طلبات الترخيص لقيام باعمال البناء وتحصيل الرسوم

المادة ١٥- ١ - أ - يترتب على المجلس ان يصدر قراره خطيا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال (٣٠) يوما من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار الى طالب الترخيص بالوسيلة التي يراها المجلس مناسبة .

ب- اما اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قراره بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا له .

٢ - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المدرجة في الدليل رقم (٢) .

٣ - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يجب تقديم طلب الى المجلس لتجديد الترخيص .

الاعتراضات

المادة ١٦- يجوز للطالب ان يستأنف قرار المجلس برفض اصدار الرخصة الى لجنة التنظيم اللوائية ، خلال ثلاثين يوما من تبليغه القرار او في حالة عدم ابلاغه القرار خلال ثلاثين يوما ويعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعيا باصدار الرخصة او رد الاستئناف .

الغاء الترخيص

المادة ١٧- اذا اقتنع المجلس ، في اى وقت بعد اعطاء الترخيص ان الترخيص المذكور قد اعطي نتيجة لاية بيانات او مخططات غير صحيحة ، فيجوز له الغاء الرخصة المذكورة وتعتبر جميع الاعمال التي تمت بموجبها باطلا .
ويجوز للطالب ان يتجهس من المجلس اعادة النظر في قرار الالغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعيا .

الاعمال المخالفة لشروط الترخيص

المادة ١٨ - ١ - يترتب على المجلس ، عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء مغايرة لشروط الترخيص . -

أ - ان يطلب من الشخص المذكور ، باسعار خطي ، التوقف عن البناء حالا ، و

ب - يطلب من الشخص المذكور ان يحضر بالذات ، او بواسطة وكيله في اليوم والوقت والمكان المعين في الاشعار المشار اليه بالفقرة (أ) اعلاه ، لبيان اى سبب يراه كافيا لعدم ازاله او تغيير البناء موضوع الاشعار او اى جزء منه

٢ - اذا لم يقتنع المجلس بالاسباب التي يوردها الشخص المخالف ، فيحق له ان يوقف العمل بالبناء او ان يهدمه اذا وجد ذلك ضروريا وذلك على نفقة ذلك الشخص دون ان يكون له حق التعويض .

الرسوم . -

المادة ١٩ - ١ - يتوجب على طالب الترخيص دفع الرسوم المقررة في الدليل رقم (١) عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء .

٢ - يجوز للمجلس ان يعفي العقارات التي تستعمل لغايات دينية او غيرية من الرسوم الانشائية المقررة في الدليل رقم (١) كليا او جزئيا .

اخطارات التنفيذ . -

المادة ٢٠ - ١ - اذا ظهر للجنة التنظيم المحلية ان اية اعمال بناء قد تمت دون الحصول على اذن بذلك كما يتطلب هذا النظام ، او اذا كانت بعض الشروط الموقوف عليها اعطاء الاذن ، او الموافقة ، لم تنفذ ، فيترتب عليها ان تبلغ صاحب البناء اخطارا يعرف باخطارات تنفيذ ، حسب النموذج المعد لذلك ، ويظل حق اللجنة قائما في اصدار اخطارات التنفيذ ما دامت المخالفة قائمة .

٢ - يبين في اخطار التنفيذ اعمال البناء التي اجريت بدون اذن ، والشروط التي لم تنفذ ، مع طلب ايقاف اعمال البناء فوراً ، واعادة الارض او البناء الى الحالة التي كان عليها قبل القيام باعمال البناء او وجوب التقيد بشروط الترخيص وذلك خلال ١٤ يوم من تبليغ الاخطار .

٣ - يحق للمتضرر ان يستأنف اخطار التنفيذ الى المجلس خلال سبعة ايام من تبليغه ويعتبر قرار المجلس المذكور بهذا الشأن قطعيا .

٤ - اذا تخلف الشخص الذي تبلغ اخطار التنفيذ ، عن القيام بما طلب منه فيترتب على المجلس ، اوى شخص مفوض من قبله ، دخول الارض او البناء وتنفيذ الاعمال المطلوبة في اخطار التنفيذ على نفقة المخالف .

٥ - لا يستحق المالك اية تعويضات عن اى ضرر او خسارة قد تلحق به نتيجة لتلك الاعمال او مخالفته احكام هذا النظام .

الاصول الواجب اتباعها خلال البناء وعند ايجازه :-

المادة ٢١- على كل من يقوم باعمال بناء ان يستعمل المواد الجيدة وان تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرر المجلس اتباعها لفهمان متانة البناء وسلامة السكان .

هكذا من الأشغال

المادة ٢٢- يجوز للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :-

أ - في أي وقت قبل الموافقة على الطلب المقدم بمقتضى المواد ١٢ و ١١ من هذا النظام .

ب- في أي وقت خلال القيام بأعمال البناء .

ج- في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء وذلك لترخيص باستعمال البناء .

د - اذا لم يقدم الاشعار باتمام البناء فيحق للمجلس اجراء الكشف في أي وقت بعد اتمام البناء او اجراء أية اضافة او تغيير عليه او تغيير في استعماله .

المادة ٢٣- ١ - اذا وجدت لجنة التنظيم المحلية ان اعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها ، او تخالف احكام هذا النظام ، فيرتب عليها ان تكلف خطياً الشخص الذي يقوم بالاعمال المذكورة ، باجراء التغييرات المطلوبة ، وخلال المدة المبينة فيه ، وذلك لجعل الاعمال متفقة مع المخططات ، او ضرورة الحصول على موافقة اللجنة على مخططات معدلة ومتفقة مع احكام هذا النظام .

٢ - اذا تمتع الشخص عن التبليغ او عن القيام بما طلب منه ، فيحق للجنة ان تأمر بايقاف العمل ، او بهدم أي قسم من البناء المخالف لاحكام هذا النظام ، ويضمن المالك نفقات الهدم دون ان يكون له أي حق في التعويض

٣ - يحق للمتضرر ان يستأنف امر اللجنة بايقاف العمل او الهدم الى المجلس خلال سبعة ايام من تبليغه ويعتبر قرار المجلس المذكور بهذا الشأن قطعياً .

المادة ٢٤- ١ - اذا اقتنع المجلس لسبب معقول بوجود مخالفة لاحكام هذا النظام اثناء قيام احد الاشخاص باعمال البناء ، فيجوز له ان يطلب من الشخص المذكور باشعار خطي القيام بعمليات الحفر ، او الكسر ، التي يراها ضرورية للكشف على البناء ، او هدم أي جزء منه للتأكد من حقيقة الامر .

٢ - اذا وجد ان في اعمال البناء هذه لم يكن ثمة عمل مخالف لاحكام هذا النظام فيجب على المجلس ان يذفع الى الشخص المتضرر تعويضاً عن الخسارة التي لحقت به من جراء ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ - أ - على كل شخص يقوم باعمال بناء ويتمها ويوافق عليها بمقتضى هذه الانظمة ان يسلم المجلس في خلال شهر اعلاناً خطياً بذلك على النموذج المعين ب ٦ .

ب - على المجلس بعد ان يستلم الاعلان المذكور ان ينبئ عنه موظفاً مختصاً ليكشف على هذه الاعمال وبعد الكشف عليها لما ان يوافق او لا يوافق على البناء بانه صالح للاشغال المخصص او ان يصدر الامر الذي يقرره مع بيان الاسباب .

ج - لا يجوز لأي شخص ان يشغل أو ان يسمح بأشغال أي أرض أو بناء أو قسم من بناء أو ان يشغل أو ان يسمح باستعمال أي أرض أو بناء أو قسم من بناء بغير ما يسمح خطياً الاذن بأشغاله أو استعماله باستثناء ما يسمح به المجلس .

الفصل الثاني

مساحات والارة وتهوية الابنية

١ - الالارة والتهوية الداخلية

النسحة المكشوفة داخل البناء وخارجه

المادة ٢٥- يترتب على كل من ينشئ ، او يعيد انشاء ، أي بناء معد للسكن ، ان يجعل احد جوانب أي غرفة فيه على الاقل (من غير صنف الفراندة او المطبخ او الحمام ، او الخزن) مشرفة على شرفة أو مساحة ، الا اذا اقتضت الضرورة خلاف ذلك .

المناور

المادة ٢٦- ١ - يجب ان تتوفر في كل منور الشروط الآتية :-

أ - يجب ان تكون الارضية مرصوفة بصورة لا ينفذ فيها شيء ، وان تصرف المياه بطريقة مناسبة ، و

ب - ان يعد له مدخل في الطابق السفلي ، و

ج - ان لا يسقف منه أي قسم ، و

د - ان لا يسمح بانشاء شرفات او تنوءات اخرى داخل البئر ، ما لم تكن المساحة التي تشغلها هذه التنوءات هي علاوة على المساحات القصوى للبئر المعينة في الفقرتين (٢ و ٣)

٢ - يجب ان يتوفر في المنور الذي يستعمل لتهوية الغرف الصالحة للسكن والمكاتب الشروط التالية :

أ - ان لا تقل مساحته عن عشرة امتار مربعة ، و

ب - ان لا يقل عرضه عن ربع ارتفاع البئر ، وعلى ان لا يقل عن مترين وخمسين ستمترا .

٣ - يجب ان تتوفر في المنور الداخلي ، الذي يستعمل لتهوية الغرف غير الصالحة للسكن ، والمكاتب ، بما في ذلك المطابخ وغرف الغسيل والمرحاض وغرف الحمام ، الشروط التالية . -

أ - ان لا تقل مساحته عن (٧) امتار مربعة ونصف ، اذا كان ارتفاع المنور لا يتجاوز (١٠) امتار و (١٠) امتار مربعة اذا كان ارتفاع المنور يتجاوز العشرة امتار ، و

ب - ان لا يقل عرضه عن ٢ر٥٠ مترا .

مساحة التوالد الخارجية -

المادة ٢٧ - كل غرفة ، عدا ما يستعمل عادة كمخزن يجب ان تجهز بانارة وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او أكثر في الجدران الخارجية ، على ان لا يقل مجموع مساحتها عن خمسة في المئة من مساحة ارضية الغرفة المذكورة وتسمح بمرور مجرى هواء مستمر .

المرحاض والحمامات

المادة ٢٨ - يجب تجهيز كل مرحاض او غرفة حمام بانارة وتهوية طبيعيتين ، بواسطة فتحة او أكثر في الجدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن نصف متر مربع لكل مرحاض او غرفة حمام وان تسمح لمجرى هواء مستمر .

هكذا من الأشغال

الادراج والكراجات

المادة ٢٩ - يجب ان تجهز جميع الادراج والكراجات وابنية المصانع بانارة وتهوية كافية يقتنع بها المجلس .

(٢) التهوية الميكانيكية

المادة ٣٠ - ١ - في حالة استعمال التهوية الميكانيكية لا تطبق الاحكام المتعلقة بالتهوية الطبيعية والانارة الطبيعية .
٢ - يشترط ان تحقق التهوية الميكانيكية الاحتياجات المطلوبة للتهوية وان تقدم بها المخططات الفنية اللازمة

(٣) المساحات الداخلية

المادة ٣١ - ١ - يجب ان يكون الحد الأدنى لمساحة ارضية الغرفة الصالحة للسكن ٧ أمتار مربعة .
٢ - اذا كان الطابق يحتوي على غرفة سكن واحدة يجب ان تكون مساحة ارضيتها (١٤) متراً مربعاً ، علاوة على الممرات والادراج والمطابخ وغرف الحمام والمراحيض .
٣ - يجب ان لا تقل مساحة ارضية المطبخ عن (٦) أمتار مربعة ، باستثناء المساكن الشعبية .
٤ - يجب ان لا تقل مساحة المراض عن متر مربع واحد .
٥ - يجب ان لا تقل مساحة غرفة الحمام المنفرد عن متر ونصف .
٦ - يجب ان لا يقل مجموع مساحة غرفة المراض والحمام عن (٢٥) متراً .

الحد الأدنى لارتفاع الغرف . -

المادة ٣٢ - يجب ان يكون الحد الأدنى لارتفاع الغرف الصافي كما يلي . -

أ - ابنية السكن - الغرف الصالحة للسكن	٢٧٠ متر
المطبخ	٢٢٥
غرف الحمام والمراحيض	٢١٠
الكراجات	٢٢٥
ب - المدارس - الغرف المستعملة للتعليم	٣٠٠
ج - المستشفيات وبيوت الولادة والتمريض والغرف المستعملة للمرضى	٢٧٠
د - المصانع والمشاغل - جميع مساحات العمل	٣٠٠
هـ - اماكن الاجتماعات	٣٧٠
و - اي نوع آخر من البناء (بما فيه الدكاكين)	٢٥٠
ز - الطابق السفلي (لا يحتوي على غرف للسكن)	٢٢٥
ح - طوابق ارضية مكشوفة ، تركت لتستعمل لوقوف السيارات او لفسحة لعب مسقوفة	٢٢٥

الطوابق المسروقة (السدد)

المادة ٣٣ - يجب ان يتفق ارتفاع غرف طوابق التخزين مع الارتفاع الذي يطبق على الابنية المحتوية لتلك الغرف ، باستثناء الدكاكين ، حيث يجوز تخفيض الارتفاع الى مترين وربيع شريطة ان -

أ - لا يسمح لطوابق (السدد) في دكاكين يقل ارتفاعها عن اربعة امتار و (٥٠) سنتيمتراً مسن الارضية الى السقف .

ب - لا تتجاوز مجموع مساحة الطابق (السدة) في اي دكان ثلث مجموع مساحة ارضية الدكان ؛

ج - لا يقل الجانب السفلي في كل طابق (السدة) عن مترين و ٢٥ سم فوق ارضية الدكان .

د - لا يسمح في اية حالة ببناء طابق (السدة) ضمن حدود مترين من الجدار الامامي للدكان ؛

هـ - يكون كل طابق (السدة) من هذا النوع مكشوفاً ما عدا درايزين لا يتجاوز ارتفاعه متر و ٢٠ سم .

و - يستثنى من احكام هذه المادة سدد الحمامات والمراحيض والممرات .

وسائل النجاة

المادة ٣٤ - يجب ان تصمم وسائل النجاة والحرب في اية بناية ، بما في ذلك طرق الخروج والدهاليز والادراج ، بحيث تسمح بالوصول ، بسهولة الى شارع او فسحة مكشوفة او بناء مجاور ، او سقف يمكن الوصول منه الى شارع حسب استعمال وحجم ووقع كل بناء .

الاحكام الصحية

المادة ٣٥ - يجب مراعاة الاحكام والشروط الصحية التي يوافق عليها المجلس في جميع الابنية التي تخضع لاحكام هذا النظام .

عرض الادراج والممرات والدهاليز

المادة ٣٦ - ١ - يعني العرض حيزاً اشير اليه في هذا النظام العرض الصافي غير الميعق للادراج بين اوجه الجدران المنجزه ، او واجهة جسورة الادراج في حالة بيت الدرج ويسرى هذا العرض (الا اذا عين صراحة) على جميع الدهاليز والممرات التي تؤدي الى ادراج ومن الادراج الى اماكن الخروج ويسرى كذلك على اماكن الخروج ، ولا يسمح بأى بروز داخل العرض الصافي لاي دهليز او ممر او درج او منحدر (غير الدرايزين) على علو اقل من مترين فوق الارضية او فوق اى درج يجب ان تفتح ابواب طرق الخروج باتجاه الخروج .

٢ - يجب ان تجهز الابنية المكونة من اكثر من طابق والتي يشغلها اكثر من (١٠٠) شخص بدرجين منفصلين يكون الحد الأدنى لعرض كل منهما كما يلي : -

المكان	الدرج الاول	الدرج الثاني
حتى ٣٥٠ شخصاً	العرض ١٢٥ متر	٩٥ سنتيمتراً
٤٥٠	١٤٠	٩٥
٥٥٠	١٥٥	١١٠
٦٥٠	١٧٠	١١٠
٧٥٠	١٨٥	١٢٥

هكذا من الأشهر

ويجري حساب الادراج واماكن الخروج ، للابنية التي تقع لاكثر من (٧٥٠) شخصاً ، بصورة نسبية ويجوز ان يختلف عرض الدرج الاول والدرج الثاني طالما ان العرض الموحد لجميع الادراج هو كما عين شريطة ان لا يقل عرض اى درج عن (٩٥) ستمتراً ويجب رسم الدرج واعداد الدرابزين وفق المواد ٥٤ - ٥٨ من هذا النظام .

الابنية السكنية (غير الابنية المتعددة الطوابق والشقق)

٣ - يجب ان لا يقل العرض الصافي عن ٩٠ ستمتراً لادراج الابنية التي لا يتجاوز ارتفاعها الطابقين ، اما عرض الممرات الصافي فيجب ان لا يقل في جميع الاحوال عن ٩٠ ستمتراً .

الابنية المتعددة الطوابق (التي لا يتجاوز ارتفاع ارضية اعلى طابق فيها ١٢ متراً)

يجب ان يعد درج واحد على الاقل على ان يكون الحد الأدنى لعرضه الصافي في جميع مراحل كايالي .

حتى اربعة طوابق ١٠٠ متر

اذا زاد الارتفاع عن اربعة طوابق ١٢٥ متر

وفي حالة اعداد درج واحد يجب ان لا يزيد عدد الشقق في كل طابق على ست شقق .

المجمعات السكنية (التي يتجاوز ارتفاع ارضية اعلى طابق فيها ١٢ متراً)

يجب ان يكون لجميع الشقق مدخل للدرج ثانوى يستمر الى مستوى الشارع ويجب ان لا يتجاوز عدد الشقق التي تستعمل ذلك الدرج الثانية في كل طابق وان يقيم حسب رأى المجلس ويجب ان يكون الحد الأدنى لعرض الصافي للادراج الثانوية والممرات التي تؤدي اليها ٩٠ ستمتراً .

المجمعات السكنية (جميع انواع)

يجب ان يكون الحد الأدنى لعرض الصافي للممرات والاروقة داخل الشقق متراً واحداً .

٤ - يجب اعداد درج واحد لا يقل عرضه الصافي عن ١٠٠ متر وذلك في الابنية المكونة من طابقين والتي يتسع الطابق الاول فيها لا يولاه ما لا يزيد عن ٥٠ شخصاً .

٥ - المخازن الكبيرة والمتعددة الطوابق والمصانع

يجب ان يعد لها درجان على ان يكون الحد الأدنى لعرض الصافي لاولها ١٠٠ متر وثانيها ٩٠ ستمتراً وان تتجاوز المسافة من اية نقطة الى اقرب درج ٣٠ متراً .

يجب ان يطابق عرض الممرات بين صفوف الدكاكين او البسطات في الاسواق الحد الأدنى التالي :-

طول المسير	على جانب واحد	دكاكين او بسطات على جانبيين
حتى ١٥ متراً	١٠٠ متر	١٠٠ متر
١٥ - ٢٠ متر	١٢٠ متر	١٢٠ متر
٢٠ - ٢٥ متر	١٤٠ متر	١٤٠ متر
٢٥ - ٣٠ متر	١٦٠ متر	١٦٠ متر

٦ - مستودعات

يجب اعداد درج واحد لا يقل عرضه الصافي عن ١٠٠ متر وذلك في البنايات التي لا يتجاوز ارتفاعها طابقين والتي لا يتجاوز عدد من يستوعبهم الطابق الاول (٥٠) شخصاً ، واذا استتب المجلس فيجب انشاء ادراج ومخارج زيادة عن المعتاد اذا كانت البضائع المخزونة معرضة لخطر الحريق بصورة خاصة ويجب ان لا تتجاوز المسافة بين اية نقطة واقرب درج ثلاثين متراً .

٧ - المستشفيات

يجب ان يكون مدخل اى جناح او غرفة تستعمل لسكن المرضى في حدود ٢٠ متراً من اقرب درج وان يكون الوصول من هذا الجناح او الغرفة الى درج ثانوي ميسوراً ويجب ان لا يقل الحد الأدنى لعرض جميع الادراج الصافي عن ١٤٠ متراً وعن ١٩٠ متراً بالنسبة للاروقة والممرات .

٨ - المدارس واماكن الاجتماعات العامة

يجب ان يعد لكل طابق او شرفة ، طرق خروج اى ابواب للخروج وادراج واروقة وممرات ومخارج الى شارع او الى فسحة كبيرة مكشوفة كما يلي :

اشغال	طريقان للخروج على الاقل
حتى ٢٠٠ شخص	عرض كل مخرج ١٣٠ متر
٣٠٠ - ٤٠٠	١٣٠ متر
٤٠٠ - ٥٠٠	١٤٠ متر
٥٠٠ - ٦٠٠	١٥٥ متر

وتعد مخارج اضافية لا يقل عرضها الصافي عن ٥٥ ستمتراً لكل ٢٥٠ شخصاً اضافياً او جزءاً منهم والمسارح التي يوجد فيها ستار ناري بالصورة التي يوافق عليها المجلس (بالنسبة للمسارح) .

٩ - اماكن الاجتماعات العامة - مستلزمات اضافية

أ - ينبغي ان يعد ممر لا يقل عرضه عن ١٢٥ متر حول المقاعد والشرفة (ولا حاجة لاعداد ممر امام الشرفة) ويجوز حذف الممر الخلفي على الشرفة اذا كان الممر على الشرفة يؤدي الى اماكن خروج متساوية العرض .

ب - يجب اعداد ممرات موازية للمقاعد لا يقل عرضها عن ١٢٥ متراً اذا رأى المجلس ذلك ضرورياً .

ج - يجب اعداد ممرات لا يقل عرضها عن ١٢٥ متراً تقاطع صفوف المقاعد بصورة لا يبعد معها اى مقعد عن الممر اكثر من سبعة مقاعد مقياساً على خط المقاعد .

د - يجب ان لا تستعمل درجات للتغلب على اختلافات المستوى في الممرات الا اذا كان ميلان

الدرج لا يزيد عن (١) في (١٠٠) متراً .

هكذا من الشهل

هـ - يجب ان لا يكون لدوسات الدرج في الممرات سطح زلق ويجب ان تضاء اطراف هذا الدرج على مستوى الدرجات .

و - يجب اعداد درابزين للوقاية في اسفل الممرات والاروقة والامكنة التي يزيد ميلانها على ١٥ درجة على ان لا يقل ارتفاعه على ٨٠ سم فوق مستوى الارضيه .

ز - يجب ان لا يزيد انحدار الصفوف عن ٣٠ درجة .

ح - يجب ان لا يقل عرض الردهات او الاروقة او الممرات المعدة لاستعمال الحضور خارج قاعة الجلوس عن مترين .

ط - يجب ان تكون جميع ابواب الخروج والابواب التي يحتاجها الجمهور توصيل للهواء الطلق بدون غالات او مزاليح (جمع مزلاج) او اية ادوات اقبال اخرى عندما يكون الجمهور في البناية ، ما عدا الابواب المعدة للخروج فقط فيجوز تجهيزها بداريس هلع .

ي - توضع مزاليح الملح في مكان يتراوح ارتفاعه بين ٩٠ سنتمرا و ٧٥ سنتمرا على الارض .

ك - مزاليح الملح التي يجوز تركيبها هي التي تستعمل بطريق الدفع الاقبي .

ل - عند تركيب الابواب ذات العائق الحديدي الدوار ، يجب وضعها بعيدا عن خط الخروج وغير مشمولة بعرض المخرج .

م - كل باب خارجي يستعمله الجمهور ويقفل بحكم الضرورة عندما تكون البناية خالية وكل بوابة معرضة للسقوط يجب جعلها قابلة للانتقال طيلة الوقت السلي يكون فيه الجمهور حاضرا بصورة لا تحتاج الى مفتاح لفتحها .

ن - ينبغي ان لا يفتح شبك التذاكر على اي شارع عام يعرقل السير .

الفصل الثالث

الشاءات الابنية

متانة الانشاءات

المادة ٣٧ - يجب ان تكون الاجزاء الحاملة في البناء قادرة بصورة سليمة على تحمل ونقل الاثقال الثابتة والمتحركة والقوى الاقبيه والمالة التي يمكن ان يتعرض لها ذلك البناء شريطة ان لا يتجاوز ضغطها الحد المقرر بالنسبة للمواد المستعملة في انشاءات الابنية .

حسابات البناء

المادة ٣٨ - على المالك ان يقدم للمجلس عند الطلب حسابات البناء لاثبات متانة الاساسات والبناء ويجب ان تنظم تلك الحسابات بمقتضى الاصول والمواصفات من قبل مهندس مختص .

اختيار التربة

المادة ٣٩ - على المهندس المصمم ان يختار تربة الارض لمعرفة نوعها وتحديد قدرتها لتحملها للضغوط والاثقال .

الاساسات القريبة من المجاري والخفريات

المادة ٤٠ - اذا اريد اقامة بناية قريبة من مجاري او حفريات على مسافة تقل عن عمق المجاري او الخفريات المذكورة فعلى المهندس المصمم ان يفتح المجلس انه وضع اساسات البناء على عمق يؤمن متانته .

الادراج والمصاعد - القائمة والثامنة

المادة ٤١ - ١ - يقدر ارتفاع الدرجة وعرضها وفقا للمعادلة التالية :

ضعف ارتفاعها زائد عرضها = ٦٠ - ٦٤ سنتمرا

٢ - لا يجوز أن يتجاوز ارتفاع الدرجة ١٧ سنتمرا ويجب ان لا يقل عرضها عن ٢٦ سنتمرا وذلك في الاحوال العادية .

درازين اليد

المادة ٤٢ - تجهز جميع الادراج بدرابزينات من الجهة الخارجية

المادة ٤٣ - لايجوز ان تتجاوز المسافة بين اي بسطين في الدرج أكثر من ١٥ درجة ولا يجوز ان يقل عرض البسطة عن عرض الدرج .

الدرج الاولبي

المادة ٤٤ - يسمح بدرج لولبي في ابنية السكن غير مجمعات المنازل الا اذا كان درجا ثانويا (لاخدمة) .

الادراج الخشبية

المادة ٤٥ - ١ - يسمح بالادراج الخشبية لابنية السكن فقط التي لا تشغلها أكثر من عائلة واحدة والدكاكين الصغيرة .

٢ - ينبغي ان تكون جميع الادراج الاخرى من باطون مسلح او من مادة اخرى غير قابلة للاحتراق .

المصاعد

المادة ٤٦ - تجهز الابنية بمصاعدا اذا كان العلو الذي سيصعد اليه من الطابق الارضي او من اي طابق له منفذ على شارع عام الى اعلى طابق يتجاوز ١١ مترا .

مواسير تصريف القاذورات

المادة ٤٧ - يجب ان تكون مواسير القاذورات من نوع يوافق عليه المجلس ويطابق المتعضيات الفنية والصحية .

الفصل الرابع - الشؤون الصحية - وموارد المياه - المواقع

تغطية المواقع غير الصحية

المادة ٤٨ - لايقام بناء على موقع يستعمل لالقاء النفايات او قاذورات اخرى الا اذا اصبح وجهه الارض بكامله او موقع هذا البناء غير مؤذ وغطي بطبقة من التراب النظيف او الرمل او قطع آجر ، او رماد متبلد صلب لا يقل سمكه عن ٣٠ سنتمرا .

هكذا من الأشهر

المخاري والمزاريب

تصريف ماء الأسطح

المادة ٤٩ - ١ - تبقى أسطحه الابنية او تنظم بصورة تؤدي الى تصريف مياه الامطار عنها بصورة فعالة بواسطة مقدار كاف من المزاريب الملائمة لحجم وتركيب هذه المزاريب بصورة تضمن تصريف مياه المطر بعيدا عن البناية دون احداث رطوبة في اي قسم من جدرانها او اساساتها او جدران او اساسات البناية المجاورة .

٢ - يجوز للمجلس ان يطلب وصل انابيب مياه المطر بمجرد او قناة مسقوفة مبنية تحت عمر عمومي تصل المزاريب بصرف الطريق او بآية صورة اخرى .

٣ - تثبت المزاريب على جدران البناية الخارجية او في فجوة او حيز موجود في الجدران الخارجية او بآية صورة اخرى يوافق عليها المهندس .

تصريف المياه القذرة والمياه المستعملة

المادة ٥٠ - ١ - يجب اصال المياه القذرة والمياه المستعملة الى المخاري العامة ان وجدت وحسب احكام القوانين والانظمة المتعلقة بذلك .

٢ - اذا لم تكن هنالك مخاري عمومية فيجب ان توصل تلك المياه الى مجمع تسري وتحليلي .

المراحيض والمباول والحمامات والابار

المادة ٥١ - ينبغي ان تتوفر في المراحيض والمباول والحمامات والابار الشروط الفنية والصحية التي يوافق عليها المجلس ويجب ان يتصل كل مرحاض بصندوق طرد مياه (تياجارا كامله) .

صهاريج وخزانات المياه

المادة ٥٢ - ينبغي ان تتوفر القنصيات التي يوافق عليها المهندس في الصهاريج او الخزانات وتمديداتها المنشأ في اى بناية بقصد تخزين المياه فيه لاستهلاك الانسان او للشؤون المنزلية
الفصل الخامس - الاحتياطات ضد الحريق

مقاومة البناء للحريق

المادة ٥٣ - يعتبر اي جزء في اية بناية قادرا على مقاومة الحريق اذا تم اثناؤه بحيث تكون مدة مقاومته للحريق لا تقل عن المدة المقررة في التفهيمات والشروط التي يقررها المجلس .

المدخن

المادة ٥٤ - تبقى المدخن من مواد صلبة مهطنة بطوب او مواسير ضد الحريق وينبغي ان لا يقل ارتفاع المدخنة عن ستة ارجل واطول مقياساً من اقل نقطة من جدران القنصية وفي حالة المدخن المصانع ينبغي ان تكون المدخن على مسافة لا تقل عن ثلاثة امتار من خط الطريق .

الجدران الخارجية والفاصلة والداخلة

المادة ٥٥ - ينبغي ان تكون جميع الجدران لاية بناية غير قابلة للاحتراق وان تكون معدة لمقاومة الحريق لمدة ساعتين ووفقا للمواصفات الفنية المقررة لدى الامانة .

بيوت الادراج

المادة ٥٦ - يجب اعداد بيوت الادراج في الابنية التي تستوعب اكثر من (٢٥٠) شخصا فسوق الطابق الارضي لمقاومة الحريق مدة ساعة واعداد الابواب الموصلة اليها لمقاومة الحريق مدة نصف ساعة .

اجهزة التهوية

المادة ٥٧ - ١ - ينبغي ان تنشأ اجهزة واقية للتهوية بما في ذلك اطاراتها ما عدا الاقنية في البيوت المنفصلة كلياً او جزئياً - من مواد غير قابلة للاحتراق ومدعمة بقدر كاف على طولها .

٢ - لا يجوز تمرير اقنية التهوية في الجدران الفاصلة للحريق او في الجدران المشتركة او الجدران الخارجية المجاورة .

٣ - اذا كانت الاقنية تمر في ارضيات او جدران خلاف ما ذكر بالفقرة السابقة فينبغي ان تحتم الفسحة حول الاقنية بحمل من اسبستوس او صوف معدني او مادة اخرى غير قابلة للاحتراق لمنع مرور اللهب والدخان .

٤ - ينبغي ان يوضع مدخل هواء لجهاز التهوية بصورة لا تسمح باعادة جريان الهواء من اية فسحة تصدر منها بخرة قابلة للاحتراق او الغبار بكيات مزعجة (وان تساعد على تخفيض امتصاص اية مادة قابله للاحتراق وعلى انقاص اي خطر اخر من الحريق الى الحد الأدنى) .

٥ - اذا كانت اجهزة الاقنية تخدم طابقين او اكثر من بناية ، او تمر في جدران او فواصل غير الجدران المشار اليها بالفقرة (٢) من هذه المادة (فيجب ان توضع عند فتحات الاقنية مخفضات الحريق ذات الحلقات القابلة للدمج ومن النوع الموافق عليه وترتب بصورة تحفظ الفتحات في حالة اتلاف الاقنية) .

جهاز مكافحة الحريق

المادة ٥٨ - ينبغي ان تجهز كل بناية جديدة اذا طلب المجلس بوسائط كافية لاطفاء النار على الشكل التالي :-

أ - سطول لمكافحة النار ، و

ب - اجهزة اطفاء الحريق ، و

ج - جهاز مستقل لتوريد الماء في مواسير من فولاذ ، او حديد صب مع مضخات وطمبات وخراطيم ماء .

هكذا من الأشغال

منطقة الاستعمال	منطقة التنظيم	الطابق الارضي وطابق التسوية السده	الطوابق العليا للسكن والمكاتب	البروز المبني عليه	البكونات المكشوفة
التجاري		فلس	فلس	دينار اردني	دينار اردني
التجاري	المركزي الطولي المحلي	٧٥٠	٢٥٠	٥٠٠	٢٥٠
		٣٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٢٥٠
			٢٠٠	٣٠٠	٢٥٠

منطقة الاستعمال	منطقة التنظيم	مساحة البناية بما فيها طابق التسوية والسدد والمضلات	البروز المبني عليه	البكونات	الابنية الاضافية
الصناعية		فلس	دينار	دينار	فلس
	الصناعة العامة	٤٠٠	٤٠٠	٢٥٠	٢٥٠
	الصناعة الصغيرة	٣٥٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠

ملحوظه :

- ١ - الرسم الذي يترتب استيفاؤه فيما يتعلق بالتغيرات لابنية قائمة يكون دينارين
- ٢ - علاوة على الرسوم المنصوص عليها ينبغي على طالبي الرخص ان يودعو لدى المجلس مبلغا يعادل ٢٠ في المئة من رسوم الرخصة (على ان يخضع الى الحد الأدنى وهو ٣ دنانير والحد الأعلى ١٠ دنانير) وان يعاد المبلغ الذي اودع بهذه الصورة الى الطالب مع اصدار اذن اشغال البناية .
- ٣ - ينبغي ان تكون الساحات المخصصة للحزير المسقوفة خاضعة الى الرسم الكامل لرخصة البناء حسب منطقة التنظيم التي سيقام فيها .

نظام بطاقات الهوية الشخصية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٥ .

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٠) لسنة ١٩٦٥

نظام بطاقات الهوية الشخصية

صادر بمقتضى المادة ٢٢ من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ .



- ١ - يسمى هذا النظام (نظام بطاقات الهوية الشخصية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- ٢ - على كل اردني غير حائز على جواز سفر اردني ان يطلب منذ بلوغه السادسة عشرة وخلال المدة التي يعينها وزير الداخلية من تاريخ نشر هذا النظام اعطائه هوية شخصية ومن يتخلف عن ذلك من الذكور يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٢٢) من قانون الجنسية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ .
- ٣ - تقدم الطلبات وفق النموذج رقم (١) الملحق بهذا النظام الى وزارة الداخلية ومحافظي ومصرفي الالوية والى القاطنين او مدبري النواحي او قواد المناطق او الخافر في البادية حسب محل اقامة الطالب الدائمة ويرفق بالطلب ثلاث صور شمسية للطالب .
- ٤ - تشمل بطاقات الهوية البيانات التالية : -
 - أ - اسم الطالب الكامل ، شهرته ، جنسيته ، محل ولادته ، تاريخ ولادته ، ومكان اقامته ، ومهنته ، ومذهبه ، ووصافه ، وصورته الشمسية .
 - ب - اسم وكنية والديه ومكان اقامتهما .
 - ج - اذا كان متزوجا ، اسم وكنية الزوجة ، واسماء ومحل ولادة اولاده الذين يقل عمرهم عن (١٦) عاما .
- ٥ - أ - عند تقديم الطلب الى الجهات المختصة يجري التثبت من صحة البيانات والشهادات المذكورة فيه ثم يرسل مع مطالعة الموظف المختص الى وزارة الداخلية لتدقيقه واصدار بطاقة الهوية موقعة من الموظف المختص ومختومة بخاتم وزارة الداخلية النافر .
 - ب - يجوز لوزير الداخلية او من ينوبه ان يعز بصرف الهوية مباشرة لمن يحمل جواز سفر اردني .
 - ج - يجوز لوزير الداخلية او من ينوبه ان يعز بصرف الهوية مباشرة لمن يحمل بطاقة هوية قديمة بعد التدقيق والتأكد من ان حامل الهوية اردني ولا مانع من منحه الهوية .
- ٦ - يشكل وزير الداخلية قسما خاصا بوزارة الداخلية باسم (قسم الهويات) يؤلف من موظفي وزارة الداخلية والامن العام ومن موظفين برواتب مقطوعة حسب مقتضيه الحاجة تصرف رواتبهم من مادة مفتوحة ترصد لهاخصصات في موازنة وزارة الداخلية ويعملون حسبما تتطلبه الحاجة في المركز او في مراكز الادارة في الالوية والمقاطعات .

هذه من الأشهر

المادة ٧ - يستوفي رسم قدرة مائة وخمسون فلسا عند اصدار بطاقة الهوية او تبديلها او تعديلها او اضافة اي شخص او اشخاص من اعضاء اسرة الطالب ، ولا يكون طالب الهوية مكلفا بدفع اية رسوم اخرى او طوابع خلاف الرسم المذكور اعلاه .

المادة ٨ - يسرى مفعول البطاقة مدة خمسة اعوام تجدد بعدها بموجب طلب رسمي يقدم من صاحب العلاقة بعد تسليم البطاقة القديمة ويجب ان يشتمل الطلب على كل تعديل جديد في البيانات المقدمة .

المادة ٩ - أ - يكون شكل بطاقة الهوية الشخصية للمواطنين الاردنيين وفق النموذج رقم (٢) الملحق بهذا النظام .
ب - يكون شكل بطاقة الهوية الشخصية للمواطنين المقيمين والذين لا جنسيات معينة لهم والذين لم يثبتوا جنسيتهم الاردنية وفق النموذج رقم (٣) الملحق بهذا النظام .

المادة ١٠ - يستثنى من هذا النظام جميع افراد القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني والمدرسين من افراد القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني وتعتبر شهادات التعيين المعطاه لهم وشهادات المدرسين بمثابة بطاقة الهوية الشخصية وتقوم مقامها .

المادة ١١ - كل من تقدم ببيانات غير صحيحة او صادق عليها او عبثي بطاقة الهوية بالحك او التحريف والتصحیح يعاقب بالعقوبة المفروضة في قانون جوازات السفر رقم (٥) لسنة ١٩٤٢ .

المادة ١٢ - لوامر الداخلية ان يصدر تعليمات لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٣ - يخل هذا النظام محل النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .

١٩٦٥/١٠/١٣

احمد بن طلال

وزير - وزير المواصلات
المالية - منشاء طبران مكك
عز الدين المفتي - سمعان داود
رئيس الوزراء ووزير الدفاع - وصفي التل
وزير الخارجية بالوكالة

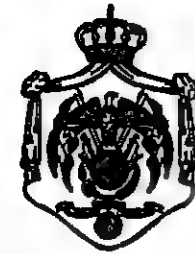
وزير - وزير المواصلات
الانشاء والتعمير - برق ويريد
سيف الدين الكيلاني - فضل الدلقموني
وزير - وزير الداخلية لشؤون
دولة لشؤون رئاسة الوزراء - قاسم الرماوي
عبد الوهاب الحجابي

وزير - وزير - وزير
الاقتصاد الوطني - الاشغال العامة - التربية والتعليم - الصحة
حاتم الزعي - يحي الخطيب - ذوقان الهنداوي - احمد ابو قوره

وزير - وزير - وزير
الاجتماعية والعمل - الزراعة - الاعلام - دولنة - العدل
نصفت كمال - اسماعيل حجازي - عبد الحميد شرف - سعيد الدجاني - جريس حدادين

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

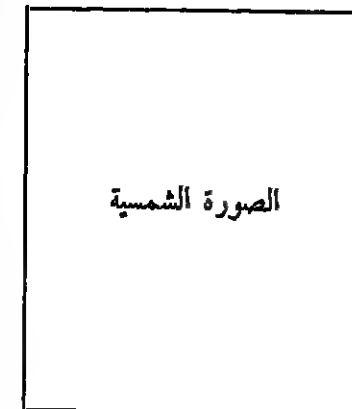


(الراعايا الاردنيون)

طلب الحصول على بطاقة هوية شخصية

الاوصاف

يقدم مل استثنى



الصورة الشمسية

بصمة الابهام الايسر

توقيع الطالب

تاريخ الصرف

مكان الاصدار

رقم تذكرة الهوية

الاولاد :

الاسم	محل الولادة	التاريخ	الاسم	محل الولادة	التاريخ
١			١		
٢			٢		
٣			٣		
٤			٤		
٥			٥		
٦			٦		
٧			٧		
٨			٨		

شهادة الهيئة الاختيارية

نشهد حسب معلوماتنا الشخصية بأن ما جاء في هذا النموذج مطابق للحقيقة والواقع .

ختم المختار

شاهد ومعرف

شاهد ومعرف

ملاحظات الامن :

الوزارة الداخلية
المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

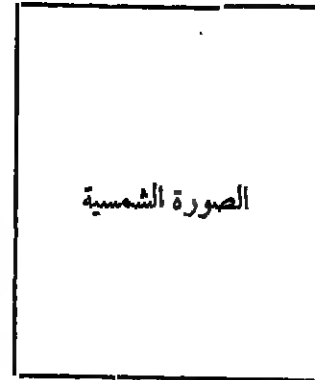


المواطنون المقيمون الذين لا جنسيات
معنية لهم والذين لم يتبنوا جنسياتهم
الأردنية

طلب الحصول على بطاقة هوية شخصية

(يقدم ملصقين)

الأوصاف



الصورة الشمسية

بصمة الإبهام الأيسر

توقيع الطالب

تاريخ الصرف

مكان الاصدار

رقم تذكرة الهوية

الزوج : الاسم	محل الولادة	التاريخ	الأولاد الاسم	محل الولادة	التاريخ
١			١		
٢			٢		
٣			٣		
٤			٤		
٥			٥		
٦			٦		
٧			٧		
٨			٨		

شهادة المينة الاختيارية

نشهد حسب معلوماتنا الشخصية بأن ما جاء في هذا النموذج مطابق للحقيقة والواقع .

ختم المختار

شاهد ومعرف

شاهد ومعرف

ملاحظات الأمن :-

بطاقة هوية

وزارة الداخلية

الصورة

والخاتم

بصمة الإبهام والتوقيع



توقيع الموظف المسؤول

اسم الزوجة :

مكان وتاريخ الولادة :

الأولاد :

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

الطول :

اللون :

العينان :

الانف :

الشعر :

علامات فارقة

الرقم المتسلسل :

تاريخ الاصدار :

تاريخ الانتهاء :

رقم الملف :

هكذا من العمل

نحو نصيب الله ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١١) لسنة ١٩٦٥

نظام مياه بلدية يعبد

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

==

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لبلدية يعبد لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

بلدية	بلدية يعبد .
المجلس	مجلس بلدية يعبد او لجنة البلدية التي تحل محله بموجب القانون .
الرئيس	رئيس المجلس او اللجنة .
الطالب	كل من يقدم بطلب للاشتراك بالماء .
المشترك	كل من يوافق المجلس على الطلب المقدم منه للاشتراك بالماء بعد دفع الرسوم المقررة :
منطقة التوزيع	المناطق التي يقرر توزيع المياه فيها من مشروع مياه بلدية يعبد .
المالك	الشخص الذي يملك العقار او يستلم إيجاره بصفته وكيل او قيا .
الانبوب الرئيسي	الانبوب الذي اعده المجلس لتوزيع المياه بصورة عامه وليس للمستهلكين كالفرد وتشمل اي جهاز مستعمل مع ذلك الانبوب .
انبوب التوزيع	ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعدد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .
انبوب التزويد	الانبوب الواقع بعد عدد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون عادة ملك المشترك .
جهاز المياه	الانابيب والخففيات والحابس والصمامات والمعدات ومستوعبات المياه والاجهزة والمنشآت المماثلة الاخرى وكل ما له علاقة بتزويد المياه .

الغابات المزلية الشرب والغسيل ومتطلبات المشترك الصحية .
الماء الماء المستهلك للاغراض المنزلية بما في ذلك ري الحدائق .
مصلحة المياه الموظفون المعينون للقيام باعمال مشروع المياه والاشراف عليه .
مشروع المياه جميع الخزانات والاحواض والابار والبحارج والاقنية والمصافي والناييب الرئيسية والفرعية والخففيات والصمامات والمضخات والآلات وجميع الانشاءات الاخرى والادوات المستعملة او المنشأة لخزن المياه او نقلها او لتزويدها او قياسها او تنظيفها والتي هي ملك للمصلحة .

- المادة ٣ - تتولى مصلحة المياه ادارة مشروع المياه .
المادة ٤ - للموظف المختص في مصلحة المياه الحق بدخول اي عقار في اي وقت خلال ساعات النهار للكشف على اي انبوب من الانابيب التابعة لمصلحة المياه بعد اعلام المشترك .
المادة ٥ - للمصلحة ان تحدد اي انبوب للمياه في اي شارع عام او اي مكان مخطط كشارع .
المادة ٦ - على كل من يرغب الاشتراك بالماء ضمن منطقة التوزيع ان يتقدم بطلب للمجلس على النموذج المقرر بعد دفع خمسين فلسا ثمن النموذج .
المادة ٧ - بعد اجراء المعاملة الرسمية على الطلب وادراج الملاحظات اللازمة والموافقة على الطلب من قبل دائرة البلدية من الناحيتين الفنية والصحية يستوفى من الطالب دينار اردني واحد مقابل نفقات التأسيس يقيد ايرادا للبلدية .
المادة ٨ - تستوفي البلدية من الطالب الذي تتم الموافقة على طلبه مبلغ دينار اردني واحد كتأمين ويبقى هذا المبلغ امانة لديها حتى نهاية اشراكه وفي حالة تقصيره عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه او اية استحقاقات متحققة عليه بموجب هذا النظام يقطع المبلغ المستحق من التأمين ويرد اليه الباقي واذا لم يكف السأمين لتسديد المبلغ المطلوب منه يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .
المادة ٩ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد المياه وبالمتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يعينه الموظف المسؤول .
المادة ١٠ - يوضع العداد ضمن صندوق حديدي مقفل ومختوم بخاتم البلدية ويمنع المشترك من احدثات اي تغيير او تبديل فيه او فك الصندوق الحديدي او اية اختتام تكون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال اي مفتاح يطابق المفاتيح التي تستخدمها البلدية لفتح العدادات .
المادة ١١ - تستوفي البلدية من المشترك اثمان عداد المياه والصندوق الحديدي ونفقات تركيبه عند الموافقة على الطلب وتجري الحاسبة على اساس ان ثمن الصندوق الحديدي ومفتاحه دينار واحد واجور تركيبه والعداد نصف دينار ، اما ثمن العداد نفسه فيحسب على اساس الكلفة الحقيقية للعداد واصلا الى مستودعات البلدية يضاف اليه عشرين بالمائة من قيمة هذه الكلفة كصاريث تخزين وادارة .
المادة ١٢ - يقوم الموظف المختص في البلدية بمعاينة عدادات المشترك ومسحها وتزييتها مرة واحدة كل عام مقابل مبلغ (١٥٠) فلما يدفعها المشترك للبلدية كما يقوم موظف البلدية المختص باصلاح العدادات اذا حدث فيها خراب وتستوفي اجور الاصلاح على نفقة المشترك اما اذا تعلق اصلاح العداد او وجد ان تكاليف اصلاحه تزيد على ثلثي ثمن العداد الاساسي فتقوم البلدية بتركيب عداد جديد وتتقاضى ثمنه عند تركيبه .

هكذا من الأشهر

المادة ١٣ - يقوم المشترك على نفقته بتعميد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية الخاصة التي يضعها موظف البلدية المختص ، واذا كانت انابيب التوزيع تخضع أكثر من مشترك واحد فتقسم نفقات التعميد بين المشتركين بالتساوي او بنسبة طول أنبوبة التوزيع التي تخص كل واحد منهم .

المادة ١٤ - بالرغم مما ورد في المادة (١٣) اعلاه - تبقى الانابيب ملكا للبلدية التي تقوم بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها ، كما ان للبلدية الحق في تعديد انابيب توزيع متفرعة عنها ولا يحق للمشارك او المشتركين الاصليين الاعتراض على مد هذه القروخ الا اذا ادى تعديدها الى عدم وصول الماء الى المشتركين الاصليين ، وللبلدية الحق في ان تستوفي من المشتركين المستفيدين من انابيب توزيع متفرعة من انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تعديد انبوب التوزيع الرئيسي تقيد ايرادا للبلدية .

المادة ١٥ - يقوم المشترك بتعميد انابيب التزويد الخاصة به على نفقته ويجب ان تكون هذه التعديلات مستوفية للشروط الفنية والصحية وتقال موافقة البلدية وتكون انابيب التزويد ملكا للمشارك وعليه صيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقته الخاصة .

المادة ١٦ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه الى شخص آخر فعليه ان يشعر البلدية بذلك خطيا وعلى المشترك الجديد تقديم طلب يكون خاضعا لموافقة المجلس ودفع رسم التأسيس والتأمين ، وبخلاف ذلك يكون المشترك الاصلي مسؤولا عما يستهلك من الماء في ذلك المنزل .

المادة ١٧ - على المشترك الذي ينتقل من مسكن الى آخر او يريد قطع اشتراكه ان يعلم البلدية خطيا لتمكن البلدية من تحديد كمية المياه التي يكون قد استهلكها .

المادة ١٨ - لموظف المصلحة المسؤول بعد اخذ موافقة المجلس الخطية الحق في قطع الماء عن اى مشترك . -

أ - اذا لم يسدد اثمان المياه المستحقة عليه خلال اسبوع من ابلاغه اشعارا بذلك .

ب - قصر في دفع التعويضات او التضمينات المطلوبة منه مقابل ايبصال الماء الى عقاره .

ج - عبث باجهزة التوزيع بصورة يقصد منها السرقة .

د - اذا عارض المشترك او المالك او الساكن في العقار الموظف المسؤول في فحص وتفتيش وقراءة العداد او في تأدية وظيفته .

هـ - خالف الشؤون الصحية .

و - قصر عن تطبيق احدى مواد عقد الاشتراك .

ز - في حالة تعطل عداد الماء .

المادة ١٩ - تقوم المصلحة باعادة ايبصال الماء الى المشترك بعد قطعه لاحد الاسباب الواردة في المادة (١٨) اذا ازال المشترك الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ خمسمائة فلس وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعاد ايبصاليه للمشارك بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصودا .

المادة ٢٠ - يحظر على اى شخص : -

أ - ان يستحم او يغسل في اى قسم من انشاءات مشروع المياه .

ب - ان يطرح او يتسبب او يسمح بطرح او دخول اى حيوان او مواد او اشياء اخرى الى اى من انشاءات المشروع او الى داخل حرمه .

ج - ان يفتح او يلقو ويغيب بأي قفل او خفيه او عجم او منهل او صمام او ما شابهها من اجهزة المشروع .

د - ان يقوم بأي عمل من شأنه ان يسبب تلويث المياه او اعاقه جريها .

هـ - كل من يرتكب مخالفة لاحكام هذه المادة يغرم بعد ادانته مبلغ لا يتجاوز خمسة دنانير اذا لم يقدم للمحاكمة بموجب قانون آخر .

المادة ٢١ - للمجلس تعيين محل لبيع الماء لغير المشتركين بواسطة عداد خاص وبالسعر الذي يقرره المجلس .

المادة ٢٢ - تسوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين حسب التعرفة التالية مشاهرة .

أ - ٨٠ فلساً عن كل متر مكعب من الماء من متر الى عشرة امتار .

ت - ٦٠ فلساً عن كل متر مكعب من الماء من ١١ - ٢٠ متراً .

ج - ٥٠ فلساً عن كل متر مكعب من الماء من ٢١ - فما فوق .

د - اذا كانت كمية المياه التي سجلها عداد المشترك اقل من خمسة امتار مكعبه كل شهر فان البلدية تسوفي ثمن خمسة امتار مكعبة .

المادة ٢٣ - يستثنى من التعرفة المذكورة في المادة السابقة اماكن العبادة والمقابر والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية حيث تستوفي الاثمان بسعر الكلفة مضافاً اليها عشرة فلس .

المادة ٢٤ - للمجلس تقدير كمية الماء المستهلك خلال المدة التي يظهر ان عطلا قد طرأ فيها على عداد الماء وسبب عدم تسجيل كمية الماء المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية أكثر او اقل من الكمية التي ينتظر ان يستهلكها المشترك خلال تلك المدة ، ويجري التقدير على اساس الكمية التي استهلكها المشترك خلال فترة مماثلة او على اساس ما يراه المجلس عدلا اذا كان المستهلك مشتركاً جديداً مع اخذ عدد الغرف وملحقات المنزل بعين الاعتبار ، ويعتبر قرار المجلس بهذا الخصوص قطعياً .

الحكومة

١٩٦٥/١٠/١٣

وزير	وزير المواصلات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية	ميناء طيران سكك	وزير الخارجية بالوكالة
عز الدين المفتي	سمعان داود	وصلي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير الداخلية ووزير دولة
الانشاء والتعمير	برق وري	البلدية والقروية
سيف الدين الكيلاني	فضل الدقموني	قاسم الرماوي
عبد الوهاب الحجابي		
وزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	الترية والتعليم
حام الزعبي	يحي الخطيب	ذوقان الهنداوي
احمد ابو قوره		
وزير الشؤون	وزير	وزير
الاجتماعية والعمل	الزراعة	الاعلام
ابراهيم حجازي	عبد الحميد شرف	سعيد السعدجاني
جريس حدادين		

تحت إشراف الملك محمد السادس

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٢) لسنة ١٩٦٥

نظام ارصفت الشوارع لمنطقة بلدية الكرك

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ارصفت الشوارع لمنطقة بلدية الكرك لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه حيثما وردت في هذا النظام ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

- ١ - (المجلس) مجلس بلدية الكرك .
- ٢ - (الرئيس) رئيس المجلس .
- ٣ - (المهندس) مهندس المجلس او اي مهندس يفوضه المجلس خطيا بممارسة الصلاحيات المنوطة بمهندس المجلس بمقتضى احكام هذا النظام .
- ٤ - (المالك) يشمل الشخص المسجل باسمه اي عقار او المتصرف او الذي يتقاضى او يحق له ان يتقاضى ، ايجار العقار او ايراده اذا كان العقار مؤجرا ، او الشخص الذي يدفع عوائد البلدية ، او ضرائب الحكومة عن ذلك العقار لحسابه الخاص او باعتباره وكيل ، او قبا عن غيره .
- ٥ - (المقارنات) تشمل الابنية والاراضي الواقعة داخل حدود منطقة بلدية الكرك .
- ٦ - (الرصيف) ذلك الجزء من الطريق المخصص من قبل المجلس للمارة ويقع بين حد الشارع المعد لسير السيارات والمركبات او المارة وبين الملك .
- ٧ - (الشارع العام) كل طريق او ميدان او ممر او ذرب للجمهور حق استعماله والمرور فيه ، وكذا اي شارع يعلن المجلس بمقتضى هذا النظام انه شارع عام .

المادة ٣ - ينشأ الرصيف وفقا للمواصفات والطريقة التي يقررها المجلس ، على ضوء تقرير المهندس .

المادة ٤ - لا يجوز لاي شخص ان ينشئ اي رصيف الا بمقتضى تصريح صادر عن الرئيس على ان يتقيد بالشروط المدرجة في التصريح وان يعمل وفقا للاشعار بمقتضى المادة الخامسة من هذا النظام .

المادة ٥ - ١ - يجوز للرئيس اذا وجد ان هناك عقارا لم ينشأ بمحاذاته رصيف على الشارع ، او وجد ان رصيفا انشئ بصورة مخالفة للمواصفات ، فيجوز ان يرسل اشعارا كتابيا الى مالكي المقارنات المتاخمة للشارع يكلفهم فيه بانشاء الرصيف ، او تغييره او تعديله ، وفقا للمواصفات المقررة ، وذلك خلال المدة التي تعين في الاشعار .

٢ - اذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المعينة في الاشعار ، او اذا شرع فيه ثم توقف عنه مدة تتجاوز اربعة عشر يوما ، يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه على ان يحصل من المالك المصاريف التي انفقها في سبيل ذلك .

٣ - اذا قام المالك بانشاء رصيف ، خلافا للمواصفات التي قررها المجلس فيجوز للاخير ان يهدم ذلك الرصيف ، او ان يجرى اي تغيير فيه ، وان يعيد انشاءه ، على ان يحصل نفقات الهدم او التغيير او الانشاء من المالك .

المادة ٦ - يتحمل المالكون كامل نفقات انشاء الرصيف ، او تعديله ، او تغييره ، حسب مضمون الاشعار المبلغ اليهم ، نسبة طول العقار على الشارع ، ويحق للمجلس استرداد تلك النفقات عند قيامه بالعمل بعد ان يتخلف المالكون عن تنفيذ مضمون الاشعار بالطريقة التي تحصل فيها اموال ورسوم البلدية .

المادة ٧ - حالما يقوم المالك بانشاء الرصيف وفقا لاحكام هذا النظام يحق له ان يستلم من الرئيس شهادة بذلك ومن ثم يقطع المجلس بصيانة الرصيف :

المادة ٨ - تعتبر الشهادة الصادرة عن المهندس ، حول مقدار النفقات التي تكبدها المجلس عملا بالمادتين (٥ و ٦) من هذا النظام - بينة على ماورد فيها .

المادة ٩ - يعتبر اي مستند ، يجب تبليغه بموجب هذا النظام لاي شخص انه جرى تبليغه حسب الاصول ، اذا :-

- أ - سلم الى ذلك الشخص ، او الى احد افراد أسرته البالغين ، او الى اي شخص بالغ يشتغل عنده ، او
- ب - سلم الى محل اقامته ، او مكان عمله ، او
- ج - ارسل اليه بالبريد المسجل باسم محل اقامته ، او عمله ، ولم تعدد دائرة البريد الى المجلس ، او
- د - علق في مكان ظاهر على العقار الذي يتعلق الاشعار به ، او في الحي الواقع فيه ونشر في احدى الصحف اليومية .

هذا من الأصول

المادة ١٠- كل مالك ابلغه الرئيس اشعاراً للقيام بأي عمل وفقاً لاحكام هذا النظام وتختلف عن مراعاة ذلك يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب لدى اذنته بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير ، دون اجحاف بحق المجلس في ممارسة الصلاحيات المخولة له بمقتضى هذا النظام .

١٩٦٥/١٠/١٣

الحسين طلال

وزير	وزير المواصلات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية	ميناء طيران سكك	وزير الخارجية بالوكالة
عز الدين المفتي	سمعان داود	وصفي التل

وزير	وزير المواصلات	وزير الداخلية للشؤون	وزير الداخلية ووزير دولة
الانشاء والتعمير	برق وبريد	البلدية والقروية	لشؤون رئاسة الوزراء
سيف الدين الكيلاني	فضل الدقموني	قاسم الرمادي	عبد الوهاب الخبالي

وزير	وزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	الريية والتعليم	الصحة
حاتم الزعبي	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي	احمد ابو قورة

وزير	وزير	وزير	وزير
الشؤون الاجتماعية والعمل	الزراعة	الاعلام	دولة
نصفت كمال	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	سعيد الدجاني

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٥

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

رقم ٣ لسنة ١٩٦٥

صادر بالاستناد الى المادة ١٢ من قانون المؤسسة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣

◆◆◆◆◆

١- يسمى هذا النظام نظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ ويقرأ مع نظام موظفي المؤسسة رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢- تعدل المادة (١٥٩) من النظام الاصلي باضافة فقرة جديدة بعد الفقرة (ب) منها كفقرة (ج) بالنص التالي . -

((ج- رغباً عما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يزداد راتب كل موظف من موظفي المؤسسة يراوح راتبه بين (٥٢-٦٠) ديناراً في الشهر وكان على رأس عمله عند نفاذ النظام الاصلي بمعدل دينارين ، ويزاد راتب كل موظف يتقاضى راتباً شهرياً يتجاوز الستين ديناراً بمعدل اربعة دنانير وفي كلتا الحالتين يتقاضى هؤلاء الموظفين علاواتهم السنوية في تاريخ استحقاقها السابق)).

١٩٦٥/١٠/١٩

مدير الاراضي والمساحة	وكيل وزارة الزراعة	نائب المدير العام وامين سر المجلس	المدير العام
صبيح الحسن	سامي ايوب	ابراهيم كميثي	ورئيس مجلس الادارة
		(غائب)	محمد عودة القرعان

عضو	عضو	امين عام مجلس الاعمار
حسن الراشد الخزاعي	ممثل القطاع المصري	الدكتور نجم الدين الدجاني
	محمد طوقان	

عضو	عضو
عبد الرحيم جرار	كريم اسماعيل الخبالي

هكذا من الله